عفيف دمشقية وجهوده في تيسير النحو العربي

كتاب خُطًى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي، الأخفش، والكوفيون أُنموذجًا

محاضرة الدراسات العليا الدكتوراه/ لغة

أ.د. ليث قهير عبد الله

مناقشة الطالبة تغريد جبير عارف

المبحث الأول

موقفه من محاولة الأخفش

وجدَ عفيف دمشقية بدراسته آراء الأخفش بعض ماكان يبحث عنه، فهو وإن كان نحوه تقليديًا، إلّا أنه خرج على بعض قواعد مدرسته البصرية، وحاول الإتيان بجديد، وهذا مابيّنه الباحث وناقشه، فكان مما جاء به:

أولًا: رأيه في موقف الأخفش من نظرية العامل:

يقول عفيف دمشقية: إنه على الرغم من محاولة الأخفش دراسة الجملة العربية تبعًا للمنهج الوصفي أحيانًا، لا تلبث أن تغلب عليه النزعة المنطقية القائمة على فكرة " العامل " بشكليه اللفظي والمعنوي، فنراه يذهب إلى التأويل والتعليل وتقدير العوامل إن لم تكن ظاهرة. وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

*لابدّ في الجمل الدعائية المبدوءة باسم منصوب " تعسًا له "، " بُعدًا له "،

" ويلَ زيدٍ "، " حمدًا لله " الخ... من تقدير فعل يكون انتصاب الاسم به.

* الظرف عند الأخفش قوي قوّة الفعل ويعمل عمله في أنه يرفع الظاهر بعده فاعلًا له فـ" زيد " في قولنا " عندك زيدٌ " فاعلٌ للظرف " عند ".

ثانيًا: اجتهادات للأخفش عقّدت النحو:

رأى عفيف دمشقية أن للأخفش اجتهادات خرج بها على الأصول النحوية التي أثبتها النحويون، أرادها الأخفش دعائم لمباشرة عملية ترميم وإصلاح في النحو البصري، فما كان منها إلا أن مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد، ومن هذه الاجتهادات:

أ- **في بعض الصيغ الخاصة:**

ذهب الأخفش إلى أن " ما " التعجبية في " ما أحسنَ زيدًا " اسم موصول صلته" أحسن " وخبره محذوف تقديره" شيءٌ عظيم " أو نحو ذلك، كما ذهب في رأي آخر إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، والخبر محذوف. فيكون التقدير في الرأي الأول: " الذي أحسن زيدًا- أي جعله حسنًا- شيءٌ عظيم " وفي الرأي الثاني: " أمرٌ محسنٌ زيدًا شيءٌ عظيم ".

وكان سيبويه يرى أن " ما " نكرة تامّة بمعنى شيء موضعها الرفع على الأبتداء، والجملة بعدها – من فعل التعجب وفاعله المقدّر- خبرها، والتقدير في ذلك: " شيءٌ أحسنَ زيدًا " أي: جعلهُ حسنًا.

وإذا كنا نجهل السبب الذي حمل سيبويه على القول بأن " ما " نكرة تامّة"..فإننا نميل إلى الإعتقاد بأن رفض الأخفش الذهاب إلى أنها كذلك، ولجوءه إلى القول بموصوليتها تارةً، وبكونها نكرة موصوفة طورًا، يظلان أقرب إلى " المنطق " الذي طبع الدرس النحوي فارضًا عدم جواز الابتداء بنكرة ما لم تفد.

ب- في العوامل والمعمولات:

يرى عفيف دمشقية أن الأخفش منع الفصل بين الحال والعامل فيها – أي الفعل– إذا تقدّمت عليه، لأن الفصل بينهما يمنع العامل من العمل، فلا يجوز في رأيه مثلًا " راكبًا زيدٌ جاءَ "، أما قولنا " راكبًا جاء زيدٌ " فليس ما يمنع عمل " جاء" النصب في الحال– بالرغم من تقدّم المعمول على العامل–،.. لكن مشكلتنا _من وجهة نظر دمشقية– مع النحاة المتقدمين جميعًا أنهم كانوا يرفضون أن يظل الفاعل " فاعلًا" إذا هو تقدّم على الفعل، حتى وإن كان هو الفاعل بالمعنى، ويرفضون أن يصبح " مبتدأ "، ومن هنا كان الذي منع الأخفش من إجازة صيغة " راكبًا زيدٌ جاءَ " ضرورة إعراب " زيد " مبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالإبتداء الذي هو " عامل معنوي " مفاده التعري عن كلِّ لفظ، أي عدم إمكان سبقه بأيِّ كلام، وأن ما قال به – الأخفش – من عدم جواز الفصل بين الحال والعامل فيها بفاصل؛ لأنه يمنع العمل، ليس إلا من قبيل التمويه المراد به ستر التمسك بالمنطق الآخر.

ج- في القياس

وقفَ الأخفش من مسألة القياس موقفين متناقضين،..فبينما نراهُ أحيانًا يتشدد في ضرورة القياس على المسموع من كلام العرب، حتى وإن لم يكن فاشيًا شائعًا أو مما تعتدّ به مدرسته البصرية، نجده من ناحية أخرى يتساهل فيه إلى درجة السماح به حتى من غير سماع، أو يمنعه حتى وإن ورد به سماع من عربي فصيح،.. وإذا نحن ضربنا صفحًا هنا عن الشقِّ الأول من القياس "الأخفشي"؛ لإيماننا بأن اللغة "استعمال" أي –سماع–،.. فإنه لا يسعنا السكوت عن الشقِّ الثاني منه؛ لما جرّه في

رأينا على الدرس النحوي من تعقيدات كان في غنًى عنها. وإليك بعض الأمثلة:

- أجاز الأخفش توكيد الفعل بمصدر مؤول من " أن " والفعل، رغم عدم ورود السماع بذلك، فقد سمح للمتكلم أن يقول مثلًا: " ضربْتُ زيدًا أن ضرَبْتَ " والتقدير: " ضربتُ زيدًا ضربًا ". والحقُّ أننا لاندري ما الداعي إلى هذا التمحّل، ما دام في اللغة مصدرٌ صريح مؤكد للفعل " ضربًا"....

ثالثًا: تجديد يخدم اللغة:

تحت هذا العنوان أثبتَ عفيف دمشقية، الجوانب الإيجابية في اجتهادات الأخفش النحوية على عكس ما ذكر في الصفحات السابقة من محاولاته التي زادت في تعقيد النحو، يقول عفيف دمشقية في هذا الصدد: لا شكَّ أنه من الإجحاف بحقِّ هذا العالم الضخم أن لايبرزَ الباحث الجوانب الإيجابية المضيئة في " نحوه " وهي، لعمر الحقِّ غير قليلة، وفيما يلي نماذجٌ منها:

- من الإجازات الأخفشية إلغاء العامل. وهذا ولا شكّ رأيٌ جديرٌ بالاهتمام لما فيه من ثورة على فكرة العامل إن لم يدفع بها الأخفش إلى غايتها المفترضة، فهو لم يتورّع على كلِّ حال من الجهر بها على صعيد من الصعد، عنينا إجازته مثل: " ظننتُ زيدٌ ذاهبٌ "، وهي إجازة يدعمها الاستعمال اللغوي، فقد قال الشاعر الفزاري:

كذاكَ أدّبتُ حتى صار من خُلُقي أني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

فأتى بعد فعل القلب " وجد " بالمبتدأ والخبر على حالهما من الرفع.. لانعتقدُ أن هناك مايمنع من ذلك سوى منطق النحاة الذي فرض أن تنصب أفعال القلوب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بغضّ النظر عن

الاستعمال اللغوي الذي يدحض تعميم الفرضية وطرد الحكم في جميع الباب.

ثم بعدما انتهى دمشقية من عرض طائفة من الأمثلة مما أجازه الأخفش– التي ارتأى فيها أنها محاولات تجديدية في النحو– انتهى إلى قوله: وبعد فهذه طائفة من آراء الأخفش يصحّ القول فيها إنها خطوات تجديدية خيّرة. وقد سقناهاعلى سبيل المثال لا الحصر طمعًا في الاسترشاد بها يوم ننهد للكلام على تيسير النحو على أبناء العروبة وطلاب العربية، ولا يعني هذا أننا نأخذ بها على علّاتها، وإنما أننا نراها منطلقات صالحة إلى غرضنا الأساسي، وأضواء كاشفة لمستقبل النحو نرجو أنيكون أفضل من ماضيه، على مافي هذا الماضي من جهود مبرورة لا سبيل إلى إنكارها.

المبحث الثاني

الكوفيون

أراد الكوفيون أن يكون نحوهم ذا طابع خاص عن النحو البصري، فكانت لهم آراؤهم التي خالفوا بها النحو البصري، هذه الآراء التي بحثَ فيها دمشقية محاولةً منه معرفة ما إذا كان الكوفيون قد أتوا في نحوهم بجديد، يمكن أن يخدم هدفه النهائي،أي تيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم . فناقش آراء الكوفيين تحت ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- **جديد ليس بالجديد**

إن النحو الكوفي وإن لم يختلف بجوهره كثيرًا عن النحو البصري، إلا أن دمشقية استطاع أن يلمح التماعات جديرة أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبيه، ومن هذه الالتماعات:

ذكر عفيف دمشقية أن البصريين ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو " الإبتداء"، والخبر مرفوع بالمبتدأ لأنه بُنِيَ عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالإبتداء. وبدلًا من أن يحاول الكوفيون التخلص من سيطرة فكرة " العامل " والقول مثلًا بأن كلًّا من المبتدأ والخبر يأتي في اللغة مرفوعًا، ذهبوا إلى أنهما " مترافعان " وأن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلًّا منهما طالبٌ للآخر ومحتاجٌ له وبه صار عمدة،... ولم يفت الكوفيون أن يردّوا على البصريين رأيهم في أن رافع المبتدأ هو عامل " الإبتداء " التّعري من العوامل اللفظية، لأن ذلك معناه " عدم العوامل " وعدم العوامل لايكون عاملًا.

وإن دلّ هذا الكلام الأخير على شيء، فإنما يدلّ على مقدار تعلّق الكوفيون بفكرة " العامل " التي ورثوها عن البصرة فراحوا يزايدون فيها عليها.

- **جديد زاد الطين بلّة**

نقل عفيف دمشقية عن السيوطي قوله: ذهبَ الكسائي إلى أن رافع المضارع هو حروف المضارعة، فـ" أقوم" مرفوع بالهمزة، و"تقوم" مرفوع بالتاء، و"يقوم" مرفوع بالياء، و"نقوم" مرفوع بالنون.

وقال دمشقية معلّقًا على ما ذهب إليه الكسائي، بقوله: لا يملك المرء إلا أن يدهش أمام هذا الرأي، وهو يرى أن هذه الحروف نفسها لا تسقط في حالتي نصب المضارع وجزمه.

- **جديد جديد**

أ- قال دمشقية أجازَ الكوفيون: "مررتُ بك وزيدٍ" ولم يستوجبوا إعادة الخافض – أي حرف الجرّ – لعطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، استنادًا إلى قراءة حمزة الزّيات: { واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ}، بخفض

"الأرحام" عطفًا على "الهاء" في "به"، وإلى قوله: { وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ }، على أساس عطف " المسجد " بالخفض على " الهاء " في " به "،.. ومما لاريب في أن من شأن هذه الإجازة أن تيسّر على المتكلم أمره، وتجعله بالخيار بين أن يكرر حرف الجرّ:" سلّمتُ عليك وعلى زيدٍ " و " مررتُ بك وبزيدٍ "، الخ...أو أن يستغني عن تكريره تخفيفه إذا أمِن في عبارته اللبس:" سلّمتُ عليكَ وزيدٍ "،" مررتُ بك وزيدٍ".

ب–كما أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر، كأن يقال:" قمت وزيدٌ" و" قامَ وزيدٌ " – برفع " زيد" فيهما – دون اللجوء إلى توكيد الضمير المتصّل أو المستتر بضمير منفصل كما يشترط البصريون.

فهذه الأمثلة غيضٌ من فيض مما ذكره عفيف دمشقية، وطرحها وناقشها بطريقة علمية مستعينًا لرأيه بالاستعمال اللغوي والاستشهاد بالنصوص القرآنية والأشعار؛ ليثبت رأيًا ويرفض آخر، وحقيقةً أن هذا الكتاب" خُطًى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي" صدرَ عن عالم متضلّعٍ بالعربية، برزت شخصيته من خلال عرض المسائل ومعالجتها، مسلّطًا الضوء على آراء الأخفش والكوفيين بُغيةَ البحث عن أفضل الطرق لتيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم. ولقد كان في موقف الأخفش والكوفيين شيء من تطلع إلى التجديد أرادوا التعبير عنه بمقاييس عصرهم فحالفهم الصواب في أمور، وجانبهم في أخرى. ولعلّ من الممكن اتّخاذ بعض ما التمعَ في ثنايا بحثهم نقاط انطلاق تساعد على تحقيق هدفنا الأخير، وهو بالضبط ما حاولنا الكشف عنه في أثناء هذا الكتاب، بعيدًا عن أيّ غايةٍ أخرى.